(اتجاهات وافاق الشمول المالي في الأردن مع استراتيجية مقترحة للأردن)

الباحثة– إيمان مظفر يوسف الشمري أ. د – أحمد عبد الله سلمان الوائلي
جامعة واسط– كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الوضع الحالي للشمول المالي في الأردن، وتعزيز الجهود المبذولة من طرف البنك المركزي الأردني .ولتحقيق هذه الغاية استند هذا البحث على أسلوب استخدام الوصف التحليلي في تحليل بيانات الشمول المالي والرؤية الاستراتيجية للبنك المركزي الأردني لتعزيز الشمول المالي. واستنتج البحث إلى عدة استنتاجات نذكر منها: الشمول المالي في الأردن منخفض نسبياً، إذ بلغت نسبة حيازة الحسابات ٢٤.٦% للأشخاص (بعمر ١٥ سنة فاكثر) عام ٢٠١٤ بينما بلغت ٣٣.١% عام ٢٠١٧، و كانت نسبة الاناث منخفضة (١٥.٥%) مقابل (٣٣.٣%) للذكور، كما توصل هذا البحث إلى إن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن للسنوات الثلاثة المقبلة (٢٠١٨–٢٠١٩–٢٠٢٠) وسوف تركز بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة وغير المخدومة مالياً من البالغين ذوي الدخل المتدني و المهمشين، والمشاريع متناهية الصغيرة والمتوسطة، وفئة الشباب والنساء وغير الأردنيين واللاجئين. بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية سوف تعمل على انشاء و تقوية العلاقة بين الشمول المالي و أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

Abstract

This research aims at assessing the current status of financial inclination in Jordan and strengthening efforts by the Central Bank of Jordan. To this end, this research was based on the method of use of analytical description in analyzing financial and strategic vision data for the Central Bank of Jordan to strengthen financial inclusion. The research concluded by several conclusions, including: financial inclusion in Jordan is relatively low. Accounting ratio reached ٢٤.٦٪ for people (١٥ years old) in ٢٠١٧, and was low (١٥.٥٪) for males (٣٣.٣٪) This research is that the national strategy for financial inclination in Jordan for the next three years (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠)

will focus primarily on the excluded and non-served groups of low-income and marginalized adults, and small and medium-sized enterprises, young people, women, non-Jordanians, and refugees. In addition, this strategy will work to establish and strengthen the relationship between financial inclusion and sustainable social development goals for ٢٠٣٠ and announced by the General Assembly of the United Nations.

المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دوراً مهما في النشاط الاقتصادي، ويعد من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، فيظهر دور القطاع المصرفي شريكاً في إدارة الاقتصاد وقيامه بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، زاد الاهتمام عالمياً بتحقيق الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومات) في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وتعزيز وصول كافة شرائح المجتمع بما فيه من الفئات المهمشة و الميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإنه من المهم ملاحظة أن الأدلة العالمية المتزايدة تظهر أن الوصول إلى الخدمات المالية يعزز رفاه الأسر المعيشية، ويقلل من التفاوت في الدخل، ويشجع أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما ويعزز النمو الاقتصادي الحقيقي، وفي هذا السياق، فإنه من المؤسف إدراك حقيقة ان الشمول المالي في الأردن منخفض نسبياً حيث بلغت ملكية الحسابات بين الأردنيين حوالي ٢٤.٦%، و قد كانت هذه النسبة للإناث مخيبة للآمال حيث بلغت ١٥.٥% وفي عام ٢٠١٧ بلغت ٣٣.١%.

مشكلة البحث

كيف يمكن تقييم الوضع الحالي للشمول المالي في الأردن، و ماهي الجهود المبذولة لتعزيزه من طرف البنك المركزي الأردني؟

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنها تتناول موضوعا حيويا لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأردنية، وفي إدراك حقيقة أن الشمول المالي في الأردن منخفض نسبياً،

وافتقار الاردن لتحقيق الكفاءة في استخدام الخدمات المصرفية ، لذلك تأتي أهمية الدراسة لمعرفة واقع الشمول المالي في الاردن، لذلك يجب تسليط الضوء على أهم التحديات و المعوقات التي تحول دون تسجيل نسبة مرتفعة للاشتمال المالي في الأردن، و التغلب عليها. وتوضيح أهم معوقاته ، ووضع استراتيجية له ، لتقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد من فئات المجتمع الأردني وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث

فرضية مفادها يقوم على اختبار الفرضية الرئيسية التالية : يعاني الأردن من نسب متدنية للشمول المالي وتعتبر الاستراتيجية الوطنية الأداة الفعالة لتعزيزه.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل واقع الشمول المالي في الاردن، وتوضيح أهم مؤشرات الشمول المالي في الأردن وفق المعايير الدولية، وتوضيح المحاور الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي نحو النمو الشامل في الأردن ، والاجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي في الأردن، لتعزيز الاستقرار المالي وخلق تنمية شاملة.

اولا: مفهوم وأهمية الشمول المالي

اختلفت مسميات الباحثين لمصطلح (الشمول المالي) في الادبيات المصرفية والمالية، فهناك من يطلق علية لفظ (التمويل الشامل، او الاشتمال المالي) . وهناك ايضا من يطلق عليه لفظ (التعمق المالي) ، حيث تتباين في الاطار النظري العام ، الا انها تتوحد من حيث الجوهر وكلا المصطلحات ترتبط بمفهوم الشمول المالي من حيث زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي مما قد يدعم قراراته المالية عبر الزمن.

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام ٢٠٠٠ م حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية .تم تعريف الشمول المالي في اوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية الي الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة[١].

يعرف الشمول المالي بشكل مختلف سواء من قبل المؤسسات المالية المتنوعة او الاكاديميين المتخصصين ، فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي ، فتطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد[٢]. فيعرف الشمول المالي بأنه حركة عالمية، تهدف الى ادخال اكبر عدد ممكن من

سكان العالم في النظام المصرفي الحديث. الهدف الاولي المبسط للشمول المالي ان يكون لكل شخص في العالم حساب بنكي شخصي ، يقوم باستخدامه في الايداع والسحب والادخار[٣]. ويعرف البنك الدولي الشمول المالي حسب تقريره الصادر لعام ٢٠١٤ على انه " هو نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان"[٤].وتعرف مجموعة العشرين (G٢٠) والتحالف العالمي للشمول المالي ينص (AFI) على أنه" الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[٥].

- عرف اللجنة الحكومية للشمول المالي في الهند الشمول المالي على انه "عملية ضمان الوصول الى الخدمات المالية مضافاً الى الائتمان الكافي والمناسب التوقيت عند الحاجة اليه وبكلفة مقبولة" ، وفي الوقت الذي تركز فيه العديد من تعريفات الشمول المالي المطروحة على مدى مشاركة الافراد في الأنشطة المصرفية ، فان من الضروري في بعض الأحيان الإشارة الى ان الشمول المالي يشمل ما هو اكبر من مجرد العلاقة بين المصرفي والزبون[٦].

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (Financial Inclusion Data Working Group) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance Inclusion of Financial) الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي[٧].

- **لفائدة والملاءمة :** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **لاتساق :** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- **لتوازن :** تناول الشمول المالي لجانبي العرض(الوصول للخدمات المالية) والطلب(الاستفادة من هذه الخدمات).
- **لبراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

- **لمرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.
- **لطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد .مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

نلاحظ من الشكل (١) الخدمات المالية المصرفية التي تكون من ضمن سياسات الشمول المالي فهو لا يقتصر على الائتمان المصرفي والحسابات المصرفية فحسب بل يمتد إلى(التثقيف المالي ،خدمات التأمين ،خدمات التحويل المالي، خدمات الدفع، خدمات القروض، خدمات الايداع).

شكل (١) الخدمات المالية المكونة للشمول المالي

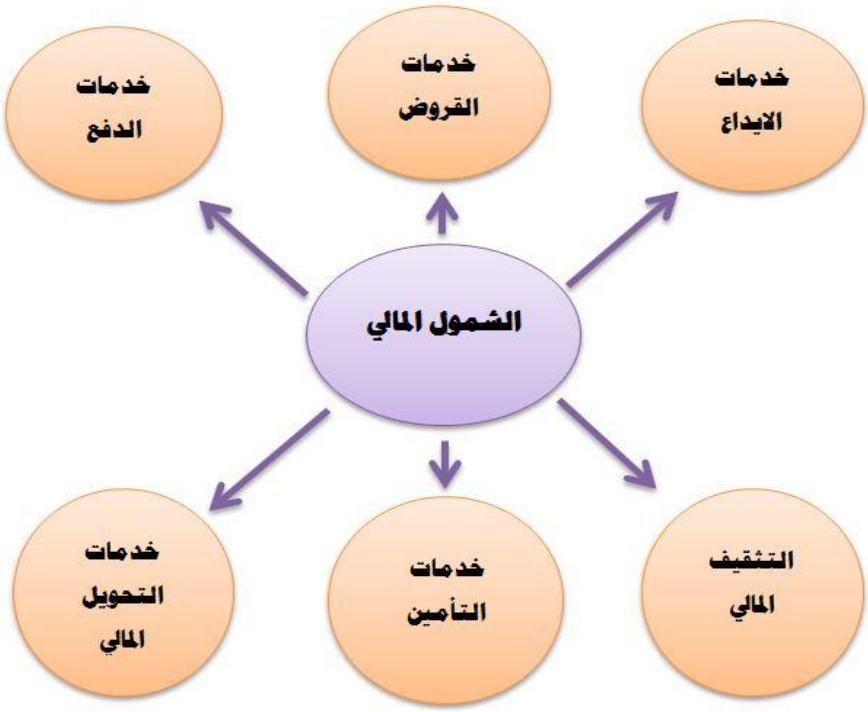

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الادبيات الاقتصادية

تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية . ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالباً إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية[٨].

أهمية الشمول المالي تتمثل في أنها تساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الاقتصاد كما تساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية، ويسهم في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر

والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كاستراتيجية لمكافحة الفقر[٩].

ان الشمول المالي باعتباره استخداماً للخدمات المالية الرسمية قد اصبح موضوعاً يستحوذ على الاهتمام الكبير من لدن الباحثين وصنّاع السياسة وأصحاب المصالح في القطاعات المالية الأخرى ، فمن دون الشمول المالي سيكون الافراد والمؤسسات بحاجة الى الاعتماد على مصادرهم الخاصة في تلبية الحاجات المالية كالاستقطاعات التقاعدية والاستثمار في التعليم والحصول على مزايا فرص الاعمال ومواجهة الصدمات المنتظمة والعشوائية[١٠].

وبالنسبة للتطور المالي فان الشمول المالي يعتبر احدى سمات التطور المالي انطلاقاً من كونه العملية التي تعمل على تسجيل التحسينات في كمية ونوعية وكفاءة خدمات الوساطة المالية ، فالشمول المالي يعمل على خلق الادخارات المحلية التي تعمل بدورها على زيادة الاستثمارات المنتجة في الاعمال المحلية[١١].

يعاني حوالي مليار شخص الجوع يومياً، يكافح حوالي ١.٢ مليار شخص للعيش على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي ٦٠٠ مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي(جلوبال) Findex أن ٢.٧ مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي ٨٩% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١% المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي[١٢].

ثانيا: الشمول المالي في الاردن

لقد نجح الاردن في خلق بيئة ملائمة لعمل القطاع المصرفي فقد اوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية التي سمحت في ايجاد اشكال متعددة من البنوك في الاردن وشهد القطاع المصرفي الاردني تغييرات خلال العقد الماضي حيث بلغت نسبة عدد فروع البنوك المرخصة ٥٨.٦٩ فرعا لكل ١٠٠,٠٠٠ الف نسمة عام ٢٠١٩ مقارنة مع ٦٠.٩٤٣٩

فرعا لكل ١٠٠,٠٠٠ الف نسمة عام ٢٠٠٧. وبلغت نسبة عدد اجهزة الصراف الالي ١١٥.٣٧ جهاز لكل ١٠٠,٠٠٠ الف نسمة عام ٢٠١٩ مقارنة مع ٩٥.٠٤ عام ٢٠٠٨ [١٣].

وعمل البنك المركزي الاردني على تحديث التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الاردن بغرض مواكبة التطورات المصرفية على الساحة العالمية ، كما وقام البنك بإصدار قانون البنوك عام ٢٠٠٠ ليشكل نقلة نوعية لتطوير العمل المصرفي ، واعتمد البنك المركزي من عام ١٩٩٣ السياسة النقدية غير المباشرة وذلك للمحافظة على الاستقرار النقدي الممثل باستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف الدينار[١٤].

واتخذ البنك المركزي الاردني عدد من المبادرات التي جعلته من رواد الشمول المالي على الصعيد الوطني والاقليمي على حد سواء، حيث تم التركيز على بناء اطار تنظيمي قوي وبيئة مواتية للمالية الرقمية من اجل تحقيق الشمول المالي لجميع الاردنيين، وقد اطلق البنك المركزي الاردني رؤيته الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٠[١٥]. والتي تهدف الى زيادة التثقيف المالي وحماية العميل والمدفوعات الالكترونية التي تستهدف النساء واللاجئين والشباب ولتحقيق ذلك عمل الاردن على بناء شراكة مع البنك الدولي والتعاون الدولي الألماني والتحالف الدولي للشمول المالي.

وحسب بيانات البنك الدولي للشمول المالي، فقد بلغت نسبة السكان الذين لديهم حساب مصرفي ٢٥% في الاردن عام ٢٠١٤[١٦]. وقد وضع البنك المركزي الاردني هدفا وطنيا من اجل رفع هذه النسبة الى ٣٦.٦% بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

ولابد من الاشارة الى ان الاردن هو اول بلد يلتزم بالشمول المالي للاجئين حيث عمل البنك المركزي الاردني على الادماج المالي للاجئين والعمال المهاجرين، حيث تم استخدام تكنولوجيا بصمة العين لتمكين اللاجئين من الوصول الى المنح النقدية بفضل الشراكة مع بنك القاهرة عمان، حيث يستفيد منها حوالي ٢٣,٠٠٠ عائلة سورية تعيش في الاردن من المساعدات النقدية الشهرية[١٧].

ونلاحظ من الشكل رقم (٢) الذي يوضح تطور متغيرات بعد توفير الخدمات المصرفية (A) أن بيانات عدد أجهزة الصراف الالي لكل مئة ألف بالغ استمرت بالارتفاع خلال فترة الدراسة حيث وصلت الى ١١٥.٣٧ جهاز لكل مئة الف بالغ عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع ٥١.٤١

جهاز لكل مئة الف بالغ عام ٢٠٠٠، بينما استقرت بيانات عدد فروع البنوك لكل مئة الف بالغ خلال فترة الدراسة عند حوالي ٥٨.٦٩ فرع لكل مئة الف بالغ.

الشكل رقم (٢) تطور متغيرات بعد توفر الخدمات المصرفية (A)

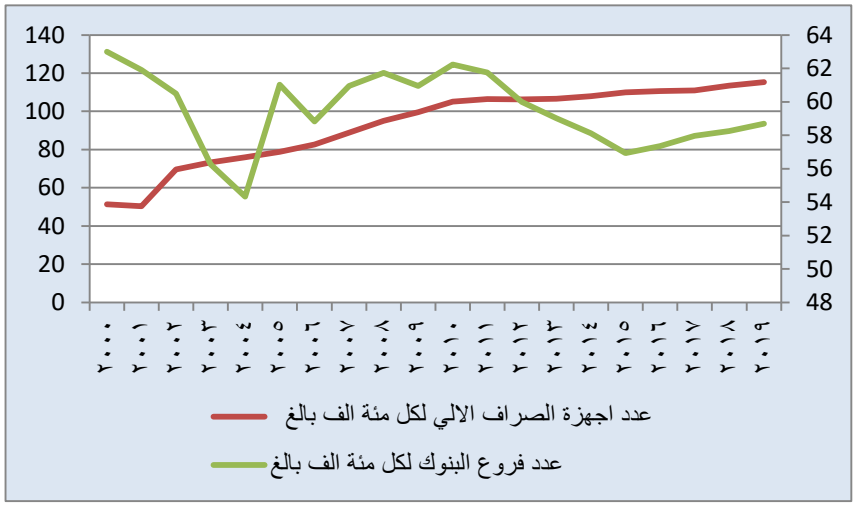

اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الاردني(٢٠٠٠-٢٠١٩).

الشكل رقم (٣) تطور متغيرات بعد الاستخدام (U) والوصول (P)

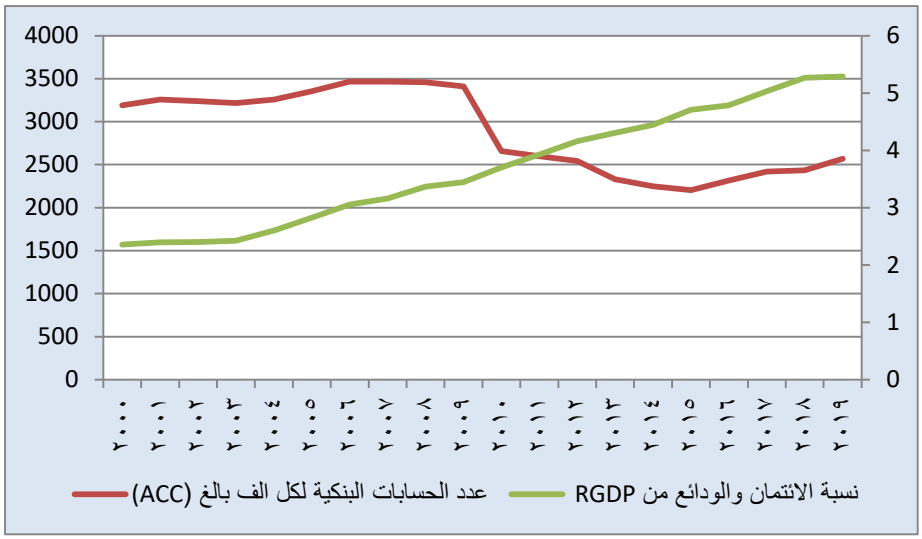

اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الاردني(٢٠٠٠-٢٠١٥).

ويبين الشكل رقم (٣) تطور متغيرات بعد استخدام (U) والوصول (P) للخدمات المصرفية حيث نلاحظ الارتفاع المستمر في متغير نسبة الائتمان والودائع من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يمثل بعد استخدام الخدمات المصرفية (U)، حيث وصلت هذه النسبة الى ٥.٢٨% عام ٢٠١٩، مقارنة مع ٢.٣٥% عام ٢٠٠٠، وهذا يبين ان هذه النسبة تضاعفت خلال فترة الدراسة، بينما متغير عدد الحسابات البنكية لكل الف بالغ والذي يمثل بعد الوصول الى الخدمات المصرفية (P) استمر بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٩ حيث وصلت ٣٤٠٨.٢٤٦٢ حساب لكل الف بالغ، ثم اخذ هذا المتغير بشكل مضطرب حيث كان عام ٢٠١٩، ٢٥٦٩.٥٦٨٢ حساب لكل الف بالغ.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الشمول المالي في الأردن:

أجرى البنك الدولي استبيانا ل ١٠٠٠ فرد أردني لدراسة العوامل المؤثرة على الاشتمال المالي، بناء على نتائج الاستبيان قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بدراسة كيفية تأثير خصائص

الأفراد على الاشتمال المالي، ولقد تم ادراج المعلومات الأساسية ل ١٠٠٠ فرد المستجيبين للاستبيان في الجدول رقم (١) في الأسفل.

جدول رقم :(١) الاحصاءات الوصفية الأساسية

المتغيرات	التعريفات	الوسط
الجنس	٠ للأنثى ١ للذكر	٠.٤٨
العمر	العمر بعدد السنوات	٣٧.٣٤
الافقر شريحة	١ اذا كان الدخل في الشريحة الاولى و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.١٦
الشريحة الثانية	١ اذا كان الدخل في الشريحة الثانية و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.١٨
الشريحة الثالثة	١ اذا كان الدخل في الشريحة الثالثة و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.٢٢
الشريحة الرابعة	١ اذا كان الدخل في الشريحة الرابعة و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.٢
الشريحة الخامسة	١ اذا كان الدخل في الشريحة الخامسة و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.٢٤
التعليم الثانوي	١ التعليم الثانوي و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.٦٧
التعليم العالي	١ التعليم العالي و٠ اذا كان خلاف ذلك	٠.١٣

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الاردني، ٢٠١٧.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ١٠٠٠ أردني الذين أجابوا على الاستبيان ينقسموا من حيث الجنس بالتساوي تقريبا ، حيث بلغ متوسط قيمة الجنس للإناث و الذكور٠.٤٨% ، أما عن شرائح الدخل، تشير النتائج إلى ما يلي :٠.١٦% من الأفراد ينتمون إلى شريحة الدخل الأولى ٠.٢٤% إلى شريحة الدخل الخامسة (الأعلى)، و أخيرا يظهر من الجدول رقم (٢٠) أن الذين حصلوا على مستوى التعليم الثانوي أو أقل هو ٠.٦٧% من المستجيبين . وفيما يتعلق بالخصائص الفردية التي قد يكون لها تأثير على الشمول المالي، تشير النتائج إلى أربعة

استنتاجات رئيسية، و هذه العوامل مدرجة أدناه وفقا لدرجة تأثيرها على الشمول المالي من (الأكبر إلى الأقل).

أ .كلما ارتفع مستوى التعليم كلما زادت احتمالية الحصول على حساب بنكي.

ب .تقل احتمالية امتلاك حساب بنكي للإناث.

ج .زيادة الدخل ترتبط بزيادة الاشتمال المالي.

د .كلما زاد العمر تزيد احتمالية الاشتمال المالي.

إضافة إلى ما تقدم، وبناء على تحليل عينة الذكور و تحليل عينة الاناث كل على حدى، يمكننا الاقرار أيضا بأن متغير التعليم يرتبط بشكل أوثق بالاشتمال المالي للذكور منه بالإناث، غير أن تأثير العوامل الأخرى على الشمول المالي لم يعكس اختلافات كبيرة بين المجموعتين من العينات[١٨].

رابعا: الاهداف التي حددها البنك المركزي

من اجل تحقيق تطبيق الشمول المالي في الاردن قام البنك المركزي الاردني بتحديد تسعة اهداف وتشمل هذه الاهداف[١٩]:

١. وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بحلول نهاية عام ٢٠١٧

٢. صياغة المبادئ التوجيهية الشاملة لحماية المستهلك لكل من الخدمات المالية الرقمية ومؤسسات التمويل الأصغر خلال الربع الأول من ٢٠١٧

٣. إدراج برنامج التعليم المالي في المناهج المدرسية الأردنية وذلك من الصف السابع إلى الصف الحادي عشر بحلول عام ٢٠٢٠

٤. تعزيز قابلية التشغيل البيني بين أنظمة المدفوعات في الاردن بنهاية ٢٠١٨

٥. ضمان نمو فعال ومسؤول في قطاع التمويل الأصغر كجزء من النظام المالي الرسمي

٦. توفير للاجئين ولغير المواطنين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية

٧. ضمان توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للخدمات المالية الرقمية

٨. تحسين عملية جمع البيانات وقياس الإدماج المالي لتتلاءم مع مؤشرات التحالف العالمي للشمول المالي بحلول عام ٢٠١٨

٩. زيادة وصول الخدمات المالية للشباب (فئة عمرية ١٥-٢٢ سنة) في الأردن إلى ٢٥.٠٠٠ شابا وشابة سنويا بحلول عام ٢٠٢٠

ولقد بدأت بالفعل الحكومة الاردنية بالعمل على جميع الأهداف المذكورة أعلاه. حيث أطلقت مؤخرا مناهج التعليم المالي في ٣٤٠٠ مدرسة بالإضافة الى ان المزيد من المدارس في طور الإعداد. من اجل خلق جيل جديد لديه الوعي الكافي للثقافة المالية اللازمة. كما أطلق البنك المركزي حملات توعية مختلفة في الإذاعة والتلفزيون، ووسائل الإعلام الاجتماعي حول نظام JoMoPay (نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال والذي يسمح بالتشغيل البيني بين مقدمي الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال) من أجل الوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع، بالإضافة إلى برامج توجيهية مخصصة لمقدمي الخدمات المالية[٢٠].

وأيضا تعمل الحكومة الاردنية على إطلاق العديد من المحافظ النقالة في شراكة مع شركات الاتصالات ومقدمي الخدمات المالية مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق خدمة محفظتي من قبل ائتلاف مكون من شركة الاتصالات أمنية ومجموعة مدفوعات الأسواق الناشئة (EMP) في شراكة مع خمسة بنوك ومؤسسة تمويل أصغر هي صندوق المرأة. وقد قام صندوق المرأة بتطوير المحفظة لتتناسب مع احتياجات العميلات، ويقوم الصندوق حاليا بتجربة المنتج في عدد من الفروع المختارة.

خامساً: معوقات الشمول المالي في الاردن

- **يشهد النمو الاقتصادي في الأردن حالة من الخمول والبطء**، حيث تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢.٦% في المتوسط بين عام ٢٠١٠ و ٢٠١٣، وذلك بعد أن شهد معدل أداء قوي وصل إلى ٦.٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢.٤ في ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يزداد بطء نمو الاقتصاد خلال ٢٠١٦.

- **أثر النزاع الحالي الذي تشهده سوريا وتدفق عدد كبير من اللاجئين* تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الأردني.** لا تزال معدلات البطالة مرتفعة: فقد ارتفعت التقديرات من ١١.٩% في ٢٠١٤ إلى ١٥.١% في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٦[٢١]، مع تأثر الشباب والنساء بصفة خاصة (معدل البطالة بين النساء ٣٥.٥% و٢٣.٩% بين الشباب)*. كما أثرت أزمة اللاجئين على المالية العامة حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٩% في ٢٠١٤ إلى ٩٣% في ٢٠١٦[٢٢].

- **يتطلب الوضع الاقتصادي في الأردن استخدام أساليب ابتكارية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.** ويمكن أن يلعب النظام المالي الشامل دوراً بالغ الأهمية في خلق الوظائف والحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام. علاوةً على ذلك، يشير تقرير اعده صندوق النقد الدولي والمكتب القومي للأبحاث الاقتصادية* إلى الصلة بين الشمول المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. على مستوى الاقتصاد الجزئي، يمكن للأفراد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو استخدامها للبدء في انشاء شركات أو التوسع فيها (وبالتالي خلق الوظائف بالإضافة إلى القيام بالأعمال الحرة) والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وتحمل الصدمات المالية.

- **يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان المشابهة له، حيث أن نسبة ٢٥% من الأفراد البالغين فقط لديهم حساب مصرفي،** ووفقاً لقاعدة بيانات فيندكس الأخيرة لعام ٢٠١٤، تقدر نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية ٢٤.٦% فقط (ممن بلغ عمرهم١٥ سنة فأكثر)، أي أن هذه النسبة أقل بنحو ١٣ نقطة مئوية من البلدان التي لديها نفس مستوى الناتج المحلي الإجمالي ؛ وعلى عكس مما هو عليه الحال في معظم البلدان في العالم النامي، لم تتقدم هذه النسبة منذ عام ٢٠١١.

---

*يقدر المفوض السامي للأمم المتحدة لشون اللاجئين عدد اللاجئين السوريين في الأردن اعتباراً من يناير ٢٠١٧ بحوالي ٦٥٥,٤٩٦ لاجئ.

*متوسط معدل البطالة خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٦. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

*ورقة عمل اعدها صندوق النقد الدولي WP/١٥/٢٢ "تحديد العوائق التي تعترض الاشتمال المالي وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة: إطار عمل هيكلي بشأن السياسة"، ايرِ دابلا نوريس، يان جي، روبرت تاونسند، دي فيليز اونسال، يناير ٢٠١٥، https://cutt.us/eN٦Df

- **يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان الأخرى فيما يتعلق بفرص الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية.** أفادت نسبة ١٤% فقط من السكان البالغين حصلوا على قرض من مؤسسة مالية (قاعدة بيانات فيندكس – البنك الدولي).

- **هناك ايضا فرق واضح في النوع الاجتماعي، حيث تواجه النساء مستويات أعلى من الإقصاء المالي.** ففي عام ٢٠١٤ بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن حسابات مصرفية ١٥% مقارنةً بنسبة ١٧% في عام ٢٠١١[٢٣].

- **تواجه الشركات الناشئة الشابة تحديات في الوصول إلى التمويل.** يشير تقييم الأسواق الذي أجراه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أن ٨٣% من الشركات الناشئة تعتمد على "أموالها الخاصة" كمصدر رئيسي للتمويل، بينما تعتمد النسبة المُتبقية (١٧%) على مصادر أخرى مثل: القروض البنكية والعملاء والأصدقاء ومساعدات العائلة والموردين ومؤسسات التمويل الأصغر. وللتخفيف من أثر مخاطر إقراض الشركات الناشئة، تعتمد البنوك اعتماداً أساسياً على الضمانات (الضمانات العقارية في أغلب الحالات) بدلاً من الاعتماد على الجدارة المالية. تتطلب معظم القروض توفير ضمانات سداد تصل قيمتها إلى ٢٣% من قيمة القرض، الأمر الذي يمثل تحدياً أمام الشركات الناشئة التي لا تمتلك مثل هذه الضمانات، وإذا كانت تمتلكها، فإن هذه الضمانات غالبا ما تكون غير مُسجلة مما يجعل حبس الرهن أو التنفيذ على الضمان في حالة التخلف عن السداد أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.[٢٤]

معوقات أساسية أخرى تؤثر على وضع الشمول المالي. من بين هذه المعوقات[٢٥]

قلة المتعاملين مع المؤسسات المالية: وبالرغم من قوة القطاع المصرفي والمالي في الاردن وتطوره هناك ما يزيد على ٧٠% من المواطنين المؤهلين في الاردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بيئة تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول الى بعضهم البعض سواء من خلال الفروع التقليدية او من خلال الفروع الالكترونية.

- **شركات تمويل متناهية الصغر التي تقبل الودائع:** يفتقر النظام الى عنصر مهم وهو السماح لوجود شركات تمويل متناهية الصغر تقبل الودائع ضمن اسس ومحددات وشروط للسيطرة على المخاطر بالإضافة الى تحديد القيمة المضافة من هذه الشركات

للمتعاملين في هذا القطاع مثل تقليل كلفة الاقتراض. من المهم على المدى المتوسط والطويل تفعيل قبول الودائع متناهية الصغر كونها المحرك الرئيسي في توسيع قاعدة المشاركين او الشمول المالي.

- **بناء المعرفة والثقافة المالية للعملاء:** الثقافة المالية هي مفهوم جديد يجب ان نعمل على بنائه في البيت والمدرسة والجامعة والعمل. وللأسف؛ المدارس والجامعات لا تهتم بهذا المفهوم وحتى خريجو البرامج والدراسات المصرفية لا يعرفون مبادئ التخطيط المالي الشخصي والثقافة المالية والاستثمار، ولذلك الاخطاء المالية تتكرر وتتراكم يوما بعد يوم.
- **ضعف واضح في مستوى العاملين:** من المهم بناء قدرات الشركة نفسها من خلال تزويدها بالأنظمة التمويلية وانظمة التحليل الائتماني وادارة المخاطر وغيرها من الانظمة والبرامج التي ستمكن الشركات من العمل في بيئة امنة تنافسية. من المهم الوصول الى اكبر شريحة من المتعاملين المرتقبين من خلال تقييم قنوات الكترونية تستهدف فئات محددة مثل الشباب والرياديين والسيدات مما يوسع المشاركة ويعمم الفائدة على اكبر قطاعات ممكنة من المجتمع.
- **وايضا من المعوقات التي يجب الوقوف عندها والعمل على تجاوزها هو:** عدم وجود إحصاءات رسمية (والتي تشير إلى حالة عدم الاتساق في المعلومات) وقلة المنتجات المتاحة (قلة أنظمة الادخار المصممة لتلبية الاحتياجات والتأمين والأدوات الائتمانية، شاملة تلك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومنتجات السداد) وعدم الالتزام بلائحة اعرف عميلك القائمة على المخاطرة وغياب أنظمة الدفع الحكومية المتطورة وضعف إطار حماية المستهلك وعدم القيام بتحليل السوق بصورة منظمة وشاملة.

وكشف منتدى الاستراتيجيات الأردني في تصريح و بالاستناد على نتائج تقديرات البنك الدولي و من خلال مؤشر الشمول المالي العالمي (Global Findex) وجد أن الشمول المالي في الأردن يساوي ٢٤.٦%عام ٢٠١٤ ومن المخيب للآمال بشكل أكبر حقيقة أن الشمول المالي بين الاناث قد بلغ ١٥.٥% وبين الذكور٣٣.٣%. وفي عام ٢٠١٧ بلغت نسبة الشمول في الاردن ٣٣.١%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات اعلاه

وبمقارنة النسبة الحالية من السكان في الأردن الذين يملكون حساب بنكي و البالغة ٢٤.٦% مع الدول الأخرى لعام ٢٠١٤، نجد أن النسبة أقل بكثير من تلك الموجودة ، على سبيل المثال :فنلندا ١٠٠% والبحرين ٨١.٩% والسعودية ٦٩.٤% وتركيا ٥٦.٧% وفي واقع الحال فإن هذه النسبة المنخفضة تقترب من النسب في فلسطين ٢٤,٤% وتونس ٢٧.٤%[٢٦]،(أنظر الأشكال ٤ و ٥ و٦)

شكل رقم (٤) نسبة السكان الأردنيين الذين يملكون حسابا بنكيا .

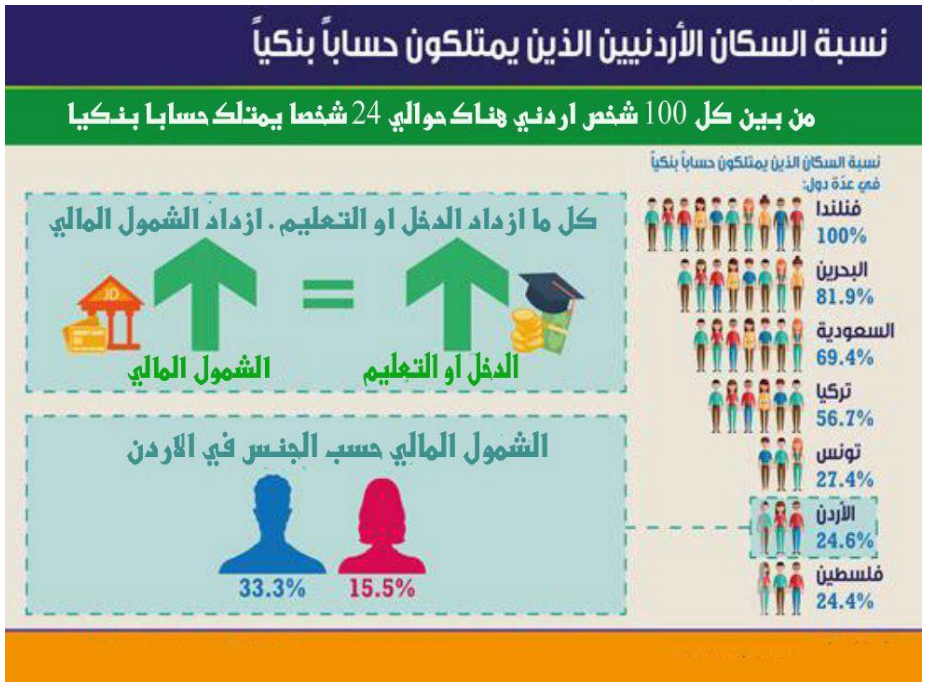

المصدر :منتدى الاستراتيجيات الاردني، حول الاشتمال المالي في الاردن، اب ٢٠١٧.

شكل (٥) الشمول المالي الاقليمي عام ٢٠١٤

شكل (٦) الشمول المالي العالمي عام ٢٠١٤

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الاردني، ٢٠١٧

إن الشمول المالي المنخفض نسبيا في الأردن غير مشجع على الاطلاق. وفي الواقع فإن هذه القضية مهمة لعدة أسباب[٢٧]:

١. كلما زاد الشمول المالي كلما زادت فعالية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية وهذا يساعد في جهود البنوك المركزية في المحافظة على استقرار الأسعار.
٢. إن الشمول المالي يزيد من انتاجية العامل الكلية (الكفاءة) كرواد الأعمال الموهوبين الذين يرغبون بتشغيل شركاتهم على نطاق اوسع.
٣. إن التقديرات تقدم دليلا على وجود علاقة قوية بين الشمول المالي و معدلات الفقر.

٤. إن زيادة الشمول المالي أو تقليل الاستبعاد المالي يقللان من التفاوت في الدخل في دول آسيا النامية.

سادسا: مشروع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

بعد الأزمة المالية العالمية بدأ التركيز الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية ينصب على موضوع الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئات المحرومة والمستهدفة من النظام المالي، لما لهذا الموضوع من تأثير على الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية وحماية المستهلك المالي، إذ يكشف عدد من التقارير الدولية أن حوالي ٥٠% من سكان العالم البالغين لا يتعاملون مع البنوك، وبالتالي اصبح موضوع الشمول المالي أحد جداول الاعمال المهمة لدى صانعي السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وبالتالي يحرص البنك المركزي الاردني تعزيز وصول فئات المجتمع كافة بما في ذلك الافراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال البنوك والمؤسسات المالية المختلفة باستخدام اساليب وشروط مناسبة وبكلف معقولة من اجل تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ فقد قام البنك المركزي بعقد عدة مشاورات مع بعض الاطراف الدولية ذات الخبرة لإتمام هذه الخطوة، وقد خلصت هذه المشاورات إلى ضرورة تطوير واعتماد استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي؛ تهدف الى حماية المستهلكين، وتعزيز الثقافة المالية بين طلبة المدارس وفي المجتمع، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتمكين المرأة من الوصول إلى مصادر وأدوات التمويل(٢٨).

وبحلول نهاية عام ٢٠١٥ بدأ البنك المركزي مراحلة الاولى في تطبيق الشمول المالي، حيث تم اصدار قرار رئاسة الوزراء انشاء لجنة وطنية توجيهية برئاسة محافظ البنك المركزي وبالتعاون ما بين القطاع العام والخاص؛ للإشراف على إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتضم اللجنة الأمناء العامين لعدد من الوزارات والمشاركين من ممثلي القطاع الخاص.

مع نهاية سبتمبر عام ٢٠١٦، تم اتخاذ خطوة إلى الأمام ووضع حجر الأساس لبدء العمل على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من خلال إطلاق ستة فرق مشتقة من هذه اللجنة تغطي عددًا من المحاور الأساسية:" أنظمة الدفع الإلكترونية والتمويل الأصغر ، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والتثقيف المالي ، وحماية العملاء المالية ، فضلا عن جمع وتحليل

البيانات ومؤشرات الأداء". ستعمل هذه الفرق على إعداد رؤية للشمول المالي لتكون نواة في صياغة وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. ومنذ ذلك الحين بدأ فورا في عقد شراكات رئيسية مع القطاع الخاص واعطاهم مهمة توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية في جميع انحاء الاردن بحلول عام ٢٠٢٠[٢٩] .

سابعاً: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن (٢٠١٨-٢٠٢٠)

تقوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية، من ضمنها ثلاثة محاور رئيسية للشمول المالي والتي تتضمن :التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .ومن جانب آخر تعتبر الركائز الأربعة التالية المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تتداخل مع المحاور الثلاثة الرئيسية وتساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، وتشمل هذه المتطلبات :استخدام التكنولوجيا المالية، حماية المستهلك المالي ورفع القدرات المالية لكافة فئات المجتمع، البيانات والأبحاث، وكذلك القوانين والتشريعات.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تستهدف كافة فئات المجتمع والشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أن التركيز موجه بشكل خاص نحو تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المالية، ولا سيما الفئات الضعيفة من ذوي الدخل المحدود ضمن فئة % ٤٠ الأكثر فقرا في الاردن، والنساء، والشباب (وبالأخص ممن هم ضمن الفئة العمرية ١٥-١٨ سنة)، واللاجئين[٣٠].

إن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن للسنوات الثلاثة المقبلة (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) ركزت بالدرجة الأولى على الفئات المستبعدة و غير المخدومة ماليا من البالغين ذوي الدخل المتدني و المهمشين، و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، و فئة الشباب و النساء و غير الأردنيين و اللاجئين، بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية سوف تعمل على انشاء و تقوية العلاقة بين الشمول المالي و أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.(أنظر الشكل ٧)

شكل (٧) الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

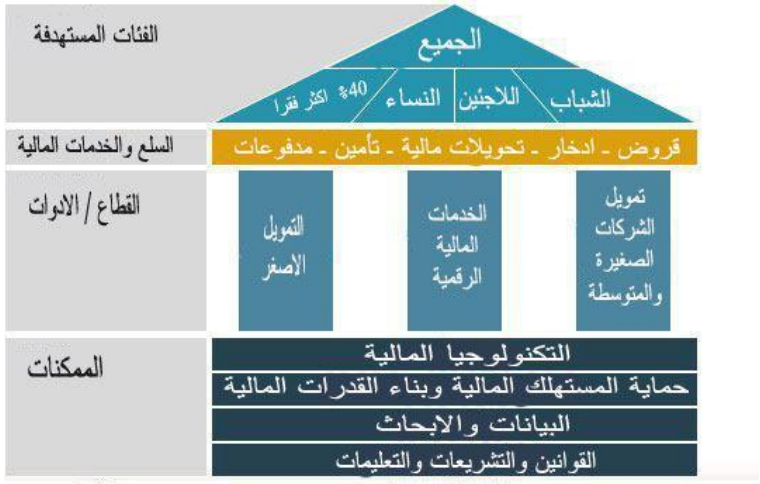

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الاردن ٢٠١٨-٢٠٢٠

هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

١. رفع مستوى الشمول المالي من ٣٣.١ % في عام ٢٠١٧ مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى ٤١.٥ % بحلول عام٢٠٢٠.

٢. تقليص الفجوة الجندرية من ٥٣ % إلى٣٥ %.

ثامناً: رحلة إعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي[٣١] :

- ١٩من تشرين الثاني لعام ٢٠١٥ ، وبعد مؤتمر الشمول المالي والتوظيف الذي تم عقده في الأردن البحر الميت أصدر رئيس الوزراء قراراً يقضي بتشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية للشمول المالي بقيادة البنك المركزي الأردني وذلك للعمل على إعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- شملت هذه اللجنة التوجيهية العديد من الشركاء من القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك تم تقديم الدعم الفني والمساعدة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- ١٣من تموز لعام ٢٠١٦ ، عقدت اللجنة التوجيهية للشمول المالي الاجتماع الاول وتم إقرار هيكل وخارطة الطريق للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

- ٩ من أيلول لعام ٢٠١٦ ، أعلن البنك المركزي الأردني عن التزامه بإعلان مايا خلال انعقاد منتدى السياسات العالمي للشمول المالي الذي نظمه التحالف الدولي للاشتمال المالي في جزر فيجي، حيث تضمن هذا الإعلان عن هدفين أساسين للشمول المالي، وهما زيادة مستوى الشمول المالي في المملكة من ٢٤.٦% للبالغين إلى ٣٦.٦% بحلول عام ٢٠٢٠ ، وكذلك تقليص الهوة الجندرية من ناحية الوصول إلى الخدمات المالية من٥٣ % إلى٣٥ %. كما تعهد البنك المركزي الأردني بتسعة أهداف فرعية أخرى لتحقيق هذين الهدفين الرئيسيين.
- ٢٥ من أيلول لعام ٢٠١٦ ، قام البنك المركزي الأردني بتشكيل واطلاق مجموعات عمل ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بهدف التشاور والتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كلا القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبشكل يشمل المحاور الرئيسية للاستراتيجية(الخدمات المالية الرقمية، التمويل الأصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التثقيف والوعي المالي، حماية المستهلك المالي ، والبيانات والأبحاث).
- ٢٢ من تشرين الثاني لعام ٢٠١٦ ، خلال مؤتمر" تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي "الذي تم عقده في الأردن، البحر الميت وتحت الرعاية الملكية لصاحبة الجلالة الهاشمية الملكة رانيا العبدالله أعلن البنك المركزي الأردني عن وثيقة رؤية ورسالة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- في النصف الأول من عام ٢٠١٧ ، تم إجراء دراسة تشخيصية عن واقع الحال للشمول المالي في المملكة، حيث غطت هذه الدراسة جوانب العرض والطلب لتقيم مستويات الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها جودتها، وكذلك المعوقات التشريعية، التجارية والمعوقات على ارض الواقع، كما غطت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية و الجغرافية وبالإضافة إلى الجندرية.
- ٤ من كانون الأول لعام ٢٠١٧ تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي – ٢٠١٨ ٢٠٢٠.

❖ وبناءاً على ما سبق فقد توصلنا الى إن البنك المركزي الأردني حقق نجاحاً لافتاً في تعزيز الشمول المالي وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والتي

ساهمت في تسهيل حصول السكان على الخدمات المالية الرئيسية وما يتبعها من تحسن مؤشرات التنمية.

وجاء تعزيز التمويل الشامل، ليتمتع فئات المجتمع والشركات والمؤسسات بإمكانية الوصول المريح واستخدام المنتجات والخدمات المالية مناسبة التكلفة التي تلبي احتياجات الافراد وتساعد على تحسين حياتهم وتقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة، وبالتالي مساهمة البنك المركزي الاردني في تحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام ووفقاً للإمكانيات المتوفرة للإقتصاد الأردني.

آمن البنك المركزي الأردني بضرورة العمل على تحقيق وتعزيز الاندماج المالي وتوفير الخدمات لكافة فئات المجتمع، ليطلق نشاطاً واسعاً في سبيل توجيه إجراءات وسياسات الشمول المالي في الأردن نحو تمكين المستبعدين من هذه الخدمات.

وبهذا تعد تجربة الاردن في الشمول المالي ناجحة في تعزيز الشمول المالي وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والتي أسهمت في تسهيل حصول السكان على الخدمات المالية الرئيسية وما يتبع ذلك من تحسن مؤشرات التنمية. لذا يمكن الاستفادة من هذه التجربة.

الاستنتاجات

١. يعان الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان المشابهة له، حيث أن نسبة ٢٤.٦ من الأفراد البالغين فقط لديهم حساب مصرفي، كما يعاني الأردن أيضا من التأخر مقارنة بالبلدات الأخرى فيما يتعلق بفرص الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية السمية، وتواجه الشركات الناشدة الشارة تحديات ي الوصول إلى التمويل.

٢. معوقات أساسية تؤثر على وضع الشمول المالي في الأردن، من بين هذه المعوقات: عدم وجود إحصاءات رسمية وقلة المنتحبات المتاحة وعدم الالتزام بلائحة اعرف عميلك القائمة على المخاطرة وغياب أنظمة الدفع الحكومية المتطورة وصعف إطار حماية المستهلك وعدم القيام بتحليل السوق بصورة منظمة وشاملة.

٣. عكفت الحكومية الأردنية على بناء بنية تحتية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتحقيق نظام مالي شامل. وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي يسانده فيها شركاؤه من

القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص.

٤. يعتبر تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي ضرورة وليس خيارا أصبحت تفرضها التحولات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية والابتكارات ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

٥. يأتي الأردن في مقدمة الدول العربية التي كانت سباقة لتبني استراتيجية وطنية للشمول المالي ذات ابعاد واهداف طموحة وواضحة المعالم وقد تبينا البوادر الإيجابية لهذه الاستراتيجية من خلال ملاحظة تحسن مؤشرات الشمول المالي الجيد

التوصيات

١. العمل على زيادة وانتشار الثقافة والوعي المالي، الذي من شانه العمل على ازالة المعوقات التي تحد من استخدام وانتشار الخدمات المالية المختلفة.

٢. العمل على تطوير القطاع البنكي والمصرفي وتعزيز البنية التحتية له، من زيادة عدد الفروع واجهزة الصراف الالي بالاعتماد على الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية، من اجل جعله أكثر كفاءة ومواكبة للقطاعات البنكية والمالية العالمية.

٣. أن بذل جهود مختلفة من البنك المركزي الأردني لاعتماد ممارسات قياسية عالمية للاندماج المالي، سوف تكون ناجحة فقط إذا كانت مدعومة ببيانات موثوقة ، ومؤشرات فعلية، واستراتيجية واقعية قائمة على مراجعة ورصد التقدم المحقق في تحقيق التحسينات في مؤشرات الاشتمال والنجاح المالي.

٤. العمل على تحفيز استخدام الخدمات البنكية والمصرفية المختلفة، من خلال استحداث خدمات جديدة ومتنوعة مثل البنوك الالكترونية، والعمل على تطوير طرق التعامل في تقديم الخدمات المختلفة.

٥. العمل، على توفد قاعدة . بيانات حديثة ومطورة توفر البيانات المتعلقة بالقطاع البنكي والمصرفي للأردن لفترات زمنية مناسبة، وذلك لتشجيع الأبحاث والدراسات في هذا المجال وتحسين جودة مخرجاتها، الامر الذي يساهم في زيادة ثقة المستثمرين وبالتالي جذبهم للاستثمار فر هذا القطاء.

المصادر

١. Mirakhor, A., & Iqbal, Z. (٢٠١٢). financial Inclusion: Islamic finance perspective.
٢. Neha Dangi and Pawan Kumar (Department of Commerce, Kurukshetra University), Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume ٢, No. ٨, August ٢٠١٣, p١٥٥ .

٣. عبد الله الرادي ، "**الشمول المالي** "،جريدة الشرق الاوسط، عدد١٨٨١٩ ، ٢١ مايو ٢٠١٨، متاح على الموقع:https://goo.gl/qWcCnm

٤. The World Bank Group , Financial Inclusion , Global Financial Development Report , ٢٠١٤, p١٥.

٥. شنبي صورية ، بلخضر العيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد ٣، العدد٢، ٢٠١٨، ص١٠٦.

٦. Onaolapo , A. R. (٢٠١٥) , "EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (١٩٨٢-٢٠١٢) " , International Journal of Business and Management Review Vol.٣,pp١٣-١٤.

٧. Financial Inclusion Data Working Group (٢٠١١, p. ٢) « Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion

٨. اسلي ديميرجوتش–كونت، واخرون، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنلوجيا المالية، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧ ، ص١.

٩. النشرة التعريفية للشمول المالي ، البنك المركزي المصري– https://goo.gl/xKkt٦a

١٠. Allen & Gale, Franklin & Douglas, “The Foundations of Financial Inclusion Understanding Ownership and Use of Formal Accounts” , The World Bank , Development Research Group , Finance and Private Sector Development Team , ٢٠١٢،p٢.

١١. Babajide , Adegboye , & Omankhanlen , Abiola , Folasade & Alexander (٢٠١٥) , “Financial Inclusion and Economic Growth in Nigeria” , International Journal of Economics and Financial Issues | Vol ٥ • Issue ٣،p٦٢٩ .

١٢.ماجد ابو دية، بدر شحدة حمدان، اثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد(٤)، العدد(٠٢)، ٢٠١٨، ص١٨٠.

١٣. The world bank. (٢٠١٧). World bank open data. Available at : https://cutt.us/SBbnd

١٤.الشرمان، خالد محمد، الشمول المالي والاداء الاقتصادي في الاردن، مصدر سابق، ص٤٠.

١٥.البنك المركزي الاردني، تقرير الاستقرار المالي (٢٠١٥)، عمان.

١٦. The world bank. (٢٠١٥). U.K. Government Join Forces to Harness Innovation for Financial Inclusion. Available at : https://cutt.us/m٠٢Iw

١٧. UNHCR. (٢٠١٥). Iris scan system provides cash lifeline to Syrian refugees in Jordan. Available at : https://cutt.us/٦rf٨g

١٨.واقع وافاق الاشتمال المالي في الاردن، مصدر سابق، ص١١-١٢.

١٩.لقاء البوابة، مها البهو، إطلاق العنان لتحقيق الشمول المالي في الأردن، ٠٩ أبريل/نيسان ٢٠١٨، متوفر على الموقع : https://cutt.us/JFFXS

٢٠.لقاء البوابة، مها البهو، إطلاق العنان لتحقيق الشمول المالي في الأردن، مصدر سابق.

٢١.البنك الدولي، المراقب الاقتصادي في الأردن، خريف ٢٠١٦.

٢٢.بوقرة ايمان، واقع وافاق الاشتمال المالي في الاردن، مصدر سابق، ص١٢.

٢٣.بهناس العباس، رسول حميد، واخرون، اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى تجربة الاردنية، الجزائر، المجلد(١٤)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٩، ص٢٢٣.

٢٤.البنك الدولي، مشروع تعزيز سياسات ولوائح الاشتمال المالي في الاردن، ٢٠١٧/٤/٤.

٢٥.منى صموئيل، تحديات الشمول المالي في الاردن، متاح على الموقع: https://cutt.us/w٨xog

٢٦.منتدى الاستراتيجيات الاردني، حول الاشتمال المالي في الاردن، اب ٢٠١٧.

٢٧. Park, C. and Mercado, R. (٢٠١٥), Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank Working Paper No. ٤٢٦.

٢٨.البنك المركزي الاردني، ، مشروع الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي. http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=٢٧

٢٩.احمد البهنسي، الشمول المالي في الاردن، ٢٠١٩، https://cutt.us/tPwHR

٣٠.البنك المركزي الاردني، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠١٨، ص١٣-١٤.

٣١.البنك المركزي الاردني، ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي، ص٢-٣.